

اصول فقہ حوزہ دو فصلنامه علمی - پژوهشی
سال هفتم | شماره دهم | بهار و تابستان ۱۴۰۲
دریافت: ۱۴۰۱/۱۱/۲۰ - پذیرش: ۱۴۰۲/۰۱/۲۵
مقاله پژوهشی، صص ۷-۲۶

حجیة الإطمئنان

محمدتقی شهیدی (المؤلف المسئول)^۱

سید حسن روح بخش^۲

الموجز

إن لحجیة الإطمئنان، دوراً كبيراً فی الفقه والاصول، فإثبات كثير من الموضوعات فی الفقه والاصول، موكول الى حصول الإطمئنان، فقال المشهور بحجیته حيث رأوا تنزيل الإطمئنان مقام العلم عرفاً أو لغةً، أو قیام سيرة المتشرعية أو العقلانية على حجیته. بل ذكر بعضهم عدم امكان الردع عن هذه السيرة و قال آخر بأن وجه حجیة القطع، هو الإطمئنان و سكون النفس. قال السيد الصدر، بالتفصيل بين مناشئ الإطمئنان، فلو كان حاصلاً من المضعف الكمی فليس بحجة، و لكن قال المحقق العراقي و المحقق الاصفهانی و المحقق الآشتیانی و السيد السعيد الحكيم رحمهم الله بعدم حجیته؛ و استدلوا على مدعاهم بعد المناقشة فی أدلة المثبتين وانه لا دليل على تنزيل الإطمئنان مقام العلم، عرفاً أو لغةً، مع عدم قیام السيرة على حجیته، بابداء مانع و وجود رادع عن السيرة و الحجیة العقلانية و هو اطلاق أدلة الحجج كأدلة الاصول العملیه أو أدلة البينة أو عدة من الروایات.

۱. الأستاذ العالی فی خارج الفقه و الأصول فی الحوزة العلمية بقم المقدسة.

۲. مدرس السطوح العالیه فی قم المقدسة hasanrooh@yahoo.com

وقد استدلل السيد السعيد الحكيم بروايات على عدم حجية الإطمئنان، ولكن ذكر الاستاذ عدم وفاء شئى منها بمدعاه. فالعمدة عنده عدم وجود المقتضى لحجية الإطمئنان العقلائية مع وجود احتمال الخلاف لدى المكلف، والا فمع تسلم وجود السيرة، فلاتفى شئى من الموانع فى دفعها.

الكلمات المفتاحية: الإطمئنان، الحجية، القطع، العلم، سيرة العقلا.



اصول فقه

دوفصلنامه علمى-پژوهشى، شماره دهم، بهار وتابستان ۱۴۰۲



المقدمة

حجية الإطمئنان من المباحث المهمة في علم الفقه و الأصول حيث ان لاعتباره او عدم اعتباره ثمرات كثيرة؛ و قليل من الفروع مستثنى من نتيجتها.

إن حجية الإطمئنان مع فرض وجود احتمال الخلاف فيه ليست ذاتية؛ و لهذا وقع فيه الخلاف بين الاعلام، فان المشهور قائلون بحجيتها ولكن بعضهم قائلون بعدم حجيتها، وقد تعرض بعض الاعلام للبحث عنها كالمحقق الاصفهاني رحمته الله في بحوث في الأصول و المحقق العراقي رحمته الله في حاشيته على العروة الوثقى و المحقق الايرواني رحمته الله في نهاية النهاية و المحقق الخوئي رحمته الله في مصباح الأصول و المحقق الروحاني رحمته الله في منتقى الأصول، وهكذا السيد الحكيم رحمته الله في كتابه المحكم في أصول الفقه.

نحن في هذا المقالة بصدد بيان أدلة القائلين بحجيتها و القائلين بعدم حجيتها تفصيلاً ثم نختر في ضمنها عدم حجيتها في الجملة و نتأكد على انحصار المناقشة في عدم وجود المقتضى لحجيتها العقلية.

المائز بين القطع و الإطمئنان: انه في مورد القطع لا يوجد في نفس القاطع أي احتمال للخلاف. بينما أنه في مورد الإطمئنان يوجد في نفس الشخص احتمال الخلاف، لكنه احتمال ضعيف جداً.

الاقوال في حجية الإطمئنان اربعة

١- المشهور وهو حجية الإطمئنان

المشهور يعترفون بأن حجية الإطمئنان ليست حجية ذاتية، أي لا يحكم العقل بمنجزية و معذرية الإطمئنان، بخلاف القطع. و إنما يدعون أن الإطمئنان حجة عقلانية. بل يقول السيد الخوئي ان الإطمئنان علم عرفي (الخوئي، ١٤١٨ق، ج٤٧، ص٢٣٤) فيشملة اطلاق الآيات و الروايات الدالة على جواز اتباع العلم.





ذكر السيد الروحاني عليه السلام في المنتقى أنه لا يحتمل ردع الشارع عن بناء العقلاء على العمل بالإطمئنان، لأن غالب اعتماد الناس على الإطمئنان، و حصول القطع الذي لا يقبل التشكيك للناس امر نادر. و الشارع لم يشترع طريقاً آخر للناس مكان الإطمئنان. فلا يعقل أن يردع عنه من دون أن يجعل طريقاً آخر مكان الإطمئنان (الروحاني، ۱۴۱۳ق، ج ۴، ص ۳۳).

۲- المدار على سكون النفس والإطمئنان حتى في القطع.

ذكر المحقق الايرواني أن بناء العقلاء دائر مدار الإطمئنان و سكون النفس، حتى عملهم بالقطع يكون بهذا الملاك، لا بما هو علم لا يحتمل فيه الخلاف، بل لأجل أنهم يطمنون و تسكن انفسهم بذلك (الايرواني، ۱۳۷۰، ج ۲، ص ۶۳).

ولكن هذا الكلام غير متجه. فلو فرض أنه لم يحصل للقاطع إطمئنان و سكون النفس، فهل لا يكون قطعه حجة؟! مثلاً لو دخل شخص في مكان مظلم و هناك يوجد ميت، فالدفانون ابداً ما يهتمهم، يأكلون الحلوى الذي عنده و ينامون الى الصبح. اما هذا الشخص فلا يقدر على ان ينام و إن كان قاطعاً بأن هذا ميت لا يضر به، و لكن نفسه بعد ليست مطمئنة. فلا اشكال في أن هذا القطع منجز و معذر ولو كان القطع مقترنا بالاضطراب النفسى.

فهذا الكلام من المحقق الايرواني ليس صحيحاً.

۳- السيد الصدر في مورد ناقش في حجية الإطمئنان (و إن كانت كلماته مختلفة) فيما إذا

كان الإطمئنان ناشئاً من كثرة اطراف العلم الاجمالى (الصدر، ۱۴۱۷ق، ج ۴، ص ۳۳۵).

فلو كان هنا مأتين ماء، جاء ولد اخذ احد المياه و خلى مكانه ماء مضاف. ثم يقول والده الان كيف افعل؟ كان بنائى أن أتوضأ من هذه المياه. كل ما اخلى يدي على مايع احتمل واحد من مأتين أنه ذاك الماء المضاف.

السيد الصدر قال هذا الإطمئنان ليس بحجة، أى الإطمئنان الناشئ عن كثرة اطراف العلم الاجمالى.



لكن الإطمئنان الناشئ من تراكم الظنون. مثل أنه جائئاً جماعة و قالوا رأينا أخاك بالشارع في حضرة السيدة المعصومة عليها السلام. إذا جاء الفرد الاول، قلت ما ادرى والله، أنا ابتنائى اخوى في بغداد. إذا جاء الفرد الثانى وهو قال ايضاً رأيت اخوك في گذر خان يشتري سمك، ثالث قال رأيت اخوك في جمران. فانت تحتمل كلهم مشتبهين، تحتمل، و لكن هذا الاحتمال شيئاً فشيئاً يضعف، الى درجة يكون احتمال اشتباه الكل ضعيف جداً. يقول لا، هذا الإطمئنان حجة عقلائية.^١

٤- عدم حجية الإطمئنان، كما عليه السيد السعيد الحكيم قده (الحكيم، ١٤١٤ق، ج ٣، ص ٣٥٣) و سبقه في ذلك المحقق العراقي، فإنه في تعليقه العروة قال: لا دليل على حجية مطلق الإطمئنان خصوصاً في الموضوعات (اليزدى، ١٤٢١ق، ج ٣، ص ٤٢٤).

فان بناء العقلاء على العمل بالإطمئنان على فرض تماميته مردوعة بعموم اعتبار البيئة في الموضوعات و ظهور دليلها في حصرها الا ما خرج بالدليل من سيرة أو غيرها، فانه ورد في ذيل رواية مسعدة بن صدقة: و الاشياء كلها على هذا (أى على الحلية) الا أن يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيئة (الحر العاملى، ١٤٠٩ق، ج ١٧، ص ٨٩).

أن المحقق الاصفهاني في كتاب الاجتهاد و التقليد، ناقش في حجية الإطمئنان، فذكر أنه يمكن الاستدلال على حجية الإطمئنان بأن الوثوق و الإطمئنان علم عادى في نظر العرف و العقلاء و لكنه بمجرد غير مجد، إذ الحكم إن كان مرتباً على الموضوع المعلوم، صح أن يدعى أن المراد من العلم عرفاً ما يعمّ الوثوق و الإطمئنان، و اما إذا كان الحكم مرتباً على الواقع يعنى كان العلم طريقاً محضاً، فالتوسعة في مفهوم العلم غير مجدية في احراز موضوع الحكم

١. قال السيد الصدر ره: أنّ التواتر لا يكفى فيه مجرد المضعف الكمى بل لا بدّ أيضاً من المضعف الكيفى على ما يظهر من شرح الحالات القادمة، كما أنّه لا بدّ و أن يعلم بأنّ المضعف الكيفى قيمته الاحتمالية أكبر بكثير من المضعف الكمى، بمعنى أنّه بإضافة عدد واحد على المخبرين المضعف الكمى يتضاعف إلى مستوى ضعف ما كان عليه سابقاً حيث أنّ كلّ الصور السابقة تضرب في تقديرين إلا أنّ المضعف الكيفى يتضاعف إلى مستوى أكثر من الضعف بكثير لأنّ هذا من إجراء حساب الاحتمالات و العلم الإجمالى في عوامل الاتفاق و التباين الموجودة بين هذا المخبر و السابقين و هى كثيرة أى أكثر من عاملين كما هو واضح. بحوث في علم الاصول ج ٤ ص ٣٣٦.



حقیقتاً، بل لابد من دلیل على تنزيل ما يوثق به أى يطمئن به منزلة الواقع. كما قام الدليل على تنزيل مؤدى الامارة منزلة الواقع. و لا دليل على تنزيل ما يوثق به منزلة الواقع، يعنى لا دليل على حجية الإطمئنان الا ما يدعى من السيرة المستمرة على ترتيب آثار الواقع على ما يوثق به. ثم قال: لم تعلم سيرة من المتشعبة بما هم كذلك بل بما هم عقلاء. والالتزام بالثانى (أى ببناء العقلاء) لا يخلو من تأمل. يعنى سيرة المتشعبة ترجع الى سيرة العقلاء. فإنه لو كان هناك سيرة من المتشعبة على العمل بالإطمئنان، فليس بما هم متشعبة بل بما هم عقلاء، فيرجع الى بناء العقلاء. والالتزام ببناء العقلاء على العمل بالإطمئنان لا يخلو من تأمل، و الا لزم القول به فى جميع الموارد. فيكتفى به فى تجز كل حكم لم تقم عليه حجة شرعية أو عقلية بل كان مما يوثق به. يعنى كأنه يريد ينقض على حجية الإطمئنان فى قضية الإطمئنان بالعدالة، فيقول إذا كان بناء العقلاء على العمل بالإطمئنان فلا بد أن يكون بنائهم على العمل به فى كل مورد، و هذا كأنه غير قابل للالتزام (الاصفهانى، ۱۴۰۹ق، ص ۱۴۵).

هذا كلام المحقق الاصفهانى.

و هكذا المحقق الآشتيانى قال: لو حصل الظن بكون اللباس من مأكول اللحم فهل يكتفى به أو لا يكتفى به مطلقاً أو يفصل بين الظن بالإطمئنانى وغيره؟ وجوه بل قيل اقول. و ربما يستظهر من الاكثرين الوجه الثانى (يعنى عدم حجية الظن مطلقاً سواء كان ظناً إطمئنائياً أم لا)، نظراً الى قضية اطلاق قولهم بعدم حجية الظن فى الموضوعات الا ما خرج. وصريح بعض الاعلام التفصيل، حيث الحق الظن بالإطمئنانى بالعلم مطلقاً بل جعله من افراده فى بعض كلماته. والذى يقتضيه التحقيق فى المقام بالنظر الى الاصول والقواعد عدم كفاية الظن مطلقاً. يعنى الظن و إن كان ظناً إطمئنائياً فلا عبرة به (الآشتيانى، ۱۳۸۳ق، ص ۱۷۶).

السيد الحكيم فى كتاب المحكم فى اصول الفقه تكلم عن حجية الإطمئنان بالتفصيل و

انكرها.

السيد الحكيم قال: يظهر البناء على حجية الإطمئنان ممن تيسر لنا عاجلاً الاطلاع على كلامه كصاحب الجواهر وغيره، و يظهر منهم الاستدلال على ذلك بأحد وجهين:

الوجه الاول لحجية الإطمئنان انه علم عرفى

الوجه الاول: أنه علم عادى أو عرفى. بل فى تقرير درس بعض مشايخنا (و لعل المقصود منه السيد الخوئى) أنه يقين عقلائى و يطلق عليه اليقين فى لسان اهل المحاوره، كما أنه يقين لغة، لأن اليقين من يقنَ يعنى سَكَنَ، كما أن الإطمئنان بمعنى سَكَنَ. فالإطمئنان يقينٌ لغة و عرفاً و إن لم يكن يقينا فى مصطلح الاصوليين.

ثم اشكل عليه و قال؛ ففيه اولاً: أن عموم اليقين لغة و عرفاً للإطمئنان لو تم لا يقتضى حجيته ذاتاً. فإن ما هو الحجة الذاتية خصوص اليقين المصطلح الذى لا يجتمع مع احتمال الخلاف. غاية الامر أن يدعى أنه يصدق اليقين على الإطمئنان الذى يشتمل على احتمال الخلاف بنحو ضعيف. وهذا لا يقتضى اكثر من ثبوت احكام اليقين للموضوعى للإطمئنان، و لكننا نحن نريد أن تثبت احكام القطع الطريقى المحض للإطمئنان.

ثانياً: المراد من الإطمئنان ليس هو الإطمئنان المفسر بالسكون. الإطمئنان المفسر بالسكون اعلى من اليقين. كما قال فى لسان العرب فى قوله تعالى: «و إذ قال ابراهيم رب أرنى كيف تحيى الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى و لكن ليطمئن قلبى» قال فى لسان العرب معناه أى ليسكن قلبى الى المعايينة. أنا آمنت بالغيب و لكن لم اعين. ليطمئن قلبى بالمعايينة. هذا اعلى من اليقين. و أين هذا من الإطمئنان فى عرف الفقهاء الذى هو ادنى من اليقين. ظنٌ متأخم بالعلم. فهذا الإطمئنان الذى تتكلم عن حجيته مبين للعلم و اليقين، هى مرتبة عالية من الظن، و قد يقال بأنه علم عادى، لكنه تسامح عرفى، فان العرف فى مقام التسامح يطلق على الإطمئنان و هو الظن المتأخم بالعلم أنه يقين، ولا يجوز الاخذ بالمسامحات العرفية.

على أنه لو فرض جواز ذلك فإنما ينفع فى ترتيب الاحكام اليقين الموضوعى. و اما إذا





كان الحكم مترتباً على الواقع، مثل توضاً بالماء، من أين تقول الظن المتأخّم بالعلم بأن هذا ماء و الذى يجتمع مع احتمال ضعيف لعدم كونه ماناً منجز و معذر؟

الوجه الثانى لحجية الإطمئنان: أنه حجة عقلائية و الشارع لم يردع عنه.

اقول: هذا اولاً؛ لا يخلو عن خفاء. لم يتضح من العقلاء حجية الإطمئنان بنفسه مطلقاً عندهم. نعم، فى حجية الخبر لا نبعد أن نقول خبر غير الثقة إذا اوجب الإطمئنان فالعرف يراه حجة. فى الخبر ليس بعيداً. اما أن الإطمئنان الحاصل من أى سبب كان ولو كان سبباً عقلائياً (من تراكم الظنون مثلاً) من أين نقول بأن هذا حجة عقلائية.

و ثانياً: لو فرض أنه حجة عقلائية، يمكن أن نقول أن الشارع ردع عنه.

اولاً أدلة الاصول العملية قال مثلاً لا تتقضى اليقين بالشك و لكن انقضه بيقين آخر، و المفروض أن الإطمئنان ليس يقيناً بالدقة العرفية. لا تتقضى اليقين السابق الا باليقين اللاحق، يعنى لا تتقضى بالظن المتأخّم للعلم الذى يسمى فى عرف الفقهاء بالإطمئنان. أو قال: كل شىء نظيف حتى تعلم أنه قدر. الإطمئنان ولو فرض أنه حجة عقلائية ولكنه ليس علماً. فمادام يوجد فى نفس الشخص احتمال الخلاف، فهذا ليس علماً عرفاً. العلم هو الذى لا يشتمل على احتمال الخلاف.

مثل ذلك، أنه يوجد لديك مائة آنية تشتمل على ماء مطلق، فجاء شخص أخذ آنية فيها ماء مطلق و جعل مكانها آنية من ماء مضاف. و انت لا تدري ما هى تلك الآنية التى جعلها هذا الشخص. مشتبّه. احتمال كون هذا المايح ماءً مضافاً يكون واحد بالمائة. احتمالاً ضعيف. و لكن هل يسعك أن تقول بأن هذا ماء مطلق؟! هذا ليس عرفياً. لماذا؟ لأنك إذا قلت هذا اعلم بأنه ماء مطلق، و المايح الآخر اعلم بأنه ماء مطلق، المايح الثالث اعلم بأنه ماء مطلق الى الاخير، فالعرف يعترض عليك و يقول فأين ذلك الماء المضاف الذى تعلم بوجوده بين هذه الاوانى؟! . نعم الاحتمال الضعيف يمكن أن لا يكون منجزاً، ليس كلامنا فيه، و لكن فى هذا المثال



المقام مقام الامتثال تريد أن توضحاً بهذا الماء و تمتثل الامر بالوضوء بالماء، و لابد أن تحرز أنك توضحأت بالماء . مع أنك تحتمل أنه ليس ماناً. فليس هذا علماً عرفاً^١.

على أى حال، يقولون احتمال ضعيف ولكن يمنع من العلم، إنما يدعى بأن العقلاء يتعاملون معه معاملة العلم، ولكن لابد من اثبات ذلك. ما هو الدليل على ذلك؟

الروايات المستدل بها على الغاء حجية الإطمئنان

و ذكر السيد الحكيم أنه يستفاد من الروايات أن الشارع الغى حجية الإطمئنان. مثلاً توجد في عدة روايات ابداء احتمالات موهومة جداً:

الرواية الاولى: صحيحة زرارة، يقول زرارة: إن وجدته رطباً وأنا في الصلاة (يعنى إن وجدت الدم في ثوبى و هو رطب و أنا في الصلاة)، الامام قال: اغسل ثوبك و استمر في الصلاة.^٢ مع أنه لو علم بأن هذا الدم كان في ثوبه قبل أن يشرع في الصلاة، كان عليه استئناف الصلاة. يقول الامام عليه السلام لأنك لا تدري لعله شيء اوقع عليك. انت لا تعلم بسبق هذا الدم على الصلاة، لعل هذا الدم وقع على ثوبك بعد ما شرعت في الصلاة. أ ليس هذا احتمالاً ضعيفاً

١. وقد نقل ان السيد الكلبايگانی رحمه الله سألوه: نمشى بالايام الثلج في الشوارع و الطرق و الكلاب تمشى من هناك و هناك، احياناً نزل المطر و الارض رطب تمشى بسيارتك ترى كلب يمشى من طرف الشارع الى طرف آخر، كيف نفعل؟ السيد قال (كان كلامه في الثلج): يكون احتمال و هو أن رجل الكلب التصق بها طين، فهو حينما يخلى رجله على الثلج لا يلاقى جسده مع الثلج و إنما يكون هذا الطين حاجباً بينه و بين الثلج.

٢. رواه الشيخ الطوسي "ره" في التهذيب و الاستبصار باسناده الصحيح عن زرارة، قال: قلت أصاب ثوبى دم رعاف أو غيره أو شيء من منى فعلمت أثره إلى أن أصيب له من الماء فأصبت و حضرت الصلاة و نسيت أن بثوبى شيئاً و صليت ثم إنى ذكرت بعد ذلك قال تعيد الصلاة و تغسله، قلت: فإنى لم أكن رأيت موضعه و علمت أنه قد أصابه، فطلبت فلم أقدر عليه فلما صليت وجدته، قال تغسله و تعيد، قلت: فإن ظننت أنه قد أصابه و لم أتيقن ذلك، فنظرت فلم أر شيئاً ثم صليت فرأيت فيه، قال: تغسله و لا تعيد الصلاة، قلت: لم ذلك، قال: لأنك كنت على يقين من طهارتك، ثم شككت، فليس ينبغى لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً، قلت: فإنى قد علمت أنه قد أصابه، و لم أدر أين هو فأغسله، قال: تغسل من ثوبك الناحية التي ترى أنه قد أصابه، حتى تكون على يقين من طهارتك، قلت: فهل على إن شككت في أنه أصابه شيء أن أنظر فيه، قال: لا و لكنك إنما تريد أن تذهب الشك الذى وقع في نفسك، قلت: إن رأيته في ثوبى و أنا في الصلاة، قال: تنقض الصلاة و تعيد، إذا شككت في موضع منه، ثم رأيته، و إن لم تشك ثم رأيته رطباً، قطعت الصلاة و غسلته، ثم بنيت على الصلاة، لأنك لا تدري لعله شيء اوقع عليك، فليس ينبغى أن تنقض اليقين بالشك. تهذيب الأحكام ج ١ ص ٤٢١.



جدا؟ من أين جاء هذا الدم و وقع على ثوبی بعد ما شرعت فی الصلاة؟ و لكن مادام هذا الاحتمال موجوداً فی نفس المكلف ولو بمرتبة ضعيفة فقد اعتنى الشارع بهذا الاحتمال.

الرواية الثانية: موثقة عمار. سأل عمار الساباطی ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجد فی انائه فأرة و قد توضأ من ذلك الاناء مراراً و اغتسل منه أو غسل ثيابه و قد كانت الفأرة متسلخة (يعنى متفاشية)؟ فقال عليه السلام إن كان رآها فی الاناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه، فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما اصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء والصلاة، و إن كان إنما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله، فلا يمس من الماء شيئاً و ليس عليه شيء. (أى بعد ذلك يجتنب عن هذا الماء و لكن ليس عليه شيء) لأنه لا يعلم متى سقطت فيه، ثم قال: لعله أن يكون إنما سقطت فيه تلك الساعة التي رآها (الحر العاملى، ۱۴۰۹ق، ج ۱، ص ۱۴۳).

كيف ذلك؟ فأرة متسلخة، فاحتمال أن هذه الفأرة وقعت فی هذا الماء فی نفس هذه الساعة احتمال ضعيف جداً.

فاحتمال أن هذه الفأرة وقعت فی هذا الماء فی نفس هذه الساعة احتمال ضعيف جداً. ولكن الشارع اهتم بهذا الاحتمال الضعيف لدفعه الحكم بالنجاسة.

الرواية الثالثة: الامام عليه السلام قال: إذا شهد عندك خمسون قسامة على أن هذا المؤمن ارتكب جريمة ولكنه يقول ما ارتكبته، فصدقه و كذبهم.

محمد بن الفضيل عن ابى الحسن الاول عليه السلام قلت له: جعلت فداك الرجل من اخوانى يبلغنى عنه الشيء الذى اكرهه فاسئله عن ذلك فيكره ذلك، و قد اخبرنى عنه قوم ثقات؟ فقال لى يا محمد: كذب سمعك و بصرك عن اخيك، فإن شهد عندك خمسون قسامة و قال لك قولاً (يعنى انكر) فصدقه و كذبهم، و لا تذيعنّ عليه شيئاً تشينه به و تعدم به مروءته، فتكون من الذين قال الله فى كتابه: «إِنَّ الَّذِينَ يَحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» (الحر العاملى، ۱۴۰۹ق، ج ۱، ص ۲۹۵).

خمسون قسامة يقولون هذا شرب الخمر، هو يقول لا، أبد ما شربت، فصدقه و كذبهم،
يعنى خذ بهذا الاحتمال. هذا الاحتمال مادام موجوداً وإن كان ضعيفاً فخذ به. وهذا لايعنى
الا انكار حجية الإطمئنان.

الرواية الرابعة: ما ورد فى الغاء حجية شهادة اقل من اربعة شهود فى الحدود الخاصة كحد
الزنا و اللواط. ثلاثة من العدول جائوا و شهدوا بأنا رأينا هذا الرجال زنى بامرأة، يقال لهم أريتم
ببصركم هذا يدخل كالميل فى المكحلة؟ يقولون نعم. القاضى يقول أين الشاهد الرابع؟ يقولون
بعد ما يجىء، سيارته تأخرت و انشاء الله بعد ساعة يجىء. فقد نقل عن امير المؤمنين عليه السلام و لعل
السند صحيح قال لا أنا ما انتظر، إجلدوا هؤلاء الشهود حد القذف فإنه لا تأخير فى الحدود،
لا نظرة فى الحدود (الحر العاملى، ١٤٠٩ق، ج ٢٨، ص ٩٦).

فمن الواضح ان قول ثلاثة من الشهود العدول يوجب الإطمئنان، مع ذلك أن الشارع الغى ذلك.
أو فى صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج: سئلت ابا ابراهيم عليه السلام فى رجل يبول بالليل
فيحسب أن البول اصابه فلا يستيقن، فهل يجزيه أن يصب على ذكره الماء و لا ينشف؟ قال:
يغسل ما استبان أنه قد اصابه (الحر العاملى، ١٤٠٩ق، ج ١، ص ٣٢٠).

فان قوله «يحبس» يشمل فرض الإطمئنان، مع ذلك الامام قال يغسل ما إستبان أنه قد
اصابه. يعنى لا يعتنى بالإطمئنان باصابة البول.

الرواية الخامسة: فى صحيحة محمد بن مسلم: فى الذى يذكر أنه لم يكبر فى اول صلاته، فقال:
إذا استيقن أنه لم يكبر فليعد الصلاة و لكن كيف يستيقن (الحر العاملى، ١٤٠٩ق، ج ٦، ص ١٣).
الامام يؤكّد على حصول الاستيقان. إذا استيقن أنه لم يكبر فليعد الصلاة و لكن كيف
يستيقن. هذا يركّز على اليقين، يعنى الإطمئنان لا يفيد.

ثم قال: «و قد يستأنس لما ذكرنا ما روى عن النبى ﷺ أنه قال: هل ترى الشمس على
مثلها؟ فاشهد أو دع» (الحر العاملى، ١٤٠٩ق، ج ٢٧، ص ٣٤٢).





یعنی إذا تريد تشهد تعاین الشمس، تقول الشمس موجودة، إذا كان كذلك فاشهد. لمثل هذا فاشهد أو دع. وهذا یعنی انه لا يكفي الإطمئنان في مقام الشهادة، بل لابد من المعاينة و اليقين. ثم قال: و من هنا لا مجال للبناء على عموم حجة الإطمئنان.

اقول: ولكن عمدة الاشكال هو الاشكال من ناحية قصور المقتضى، إن تم هذا الاشكال فهو المهم. بأن يقال: مَنْ الذى يقول بأنه إذا كان احتمال الخلاف موجوداً في نفس المكلف و لم يكن ناشئاً عن الوسوسة، من الذى يقول الظن المجتمع مع هذا الاحتمال الضعيف للخلاف حجة عقلائية و علم عادي؟ من الذى يدعى ذلك؟

إذا أشكلنا بهذا الاسلوب، الجواب عنه يصعب على الانسان. مادام احتمال الخلاف موجوداً و إن كان احتمالاً ضعيفاً، من الذى يقول بأن العقلاء لا يعتنون به؟ احتمال ضعيف أن هذا المايح ليس ماناً مطلقاً، احتمال ضعيف، و لكن مادام هذا الاحتمال موجوداً في نفس المكلف و لم يكن هذا الاحتمال ناشئاً عن الوسوسة، من الذى يقول بأن العقلاء يقولون لا تعتن بهذا الاحتمال الضعيف؟

فالعمدة هذا الاشكال و لابد أن نركّز على هذا الاشكال.

اما بقية المطالب للمحقق الاصفهاني و السيد الحكيم كلها قابلة للنقاش.

عدم كون الإطمئنان علماً حتى لدى العرف، فمهما اعترف المكلف بأنه يوجد احتمال الخلاف ولو كان الاحتمال ضعيفاً، فالعرف لا يعتبره عالماً بالواقع. و لا نحرز بناء العقلاء على معاملتهم مع هذا الظن المتأخّم الى العلم معاملة العلم. و الانصاف أنه لا فرق فيه بين ما لو كان ضعف الاحتمال ناشئاً عن كثرة الاطراف أو عن سبب آخر كتراكم الظنون. فلو علمنا بأن واحداً من هذه المايحات التي تبلغ مأتين مايح ماء مضاف و الباقي ماء مطلق، فكلما نختاره لتوضاً به إذا سألونا فقالوا هل تحتل أن هذا هو ذلك الماء المضاف؟ فقلنا نعم، كما هو مقتضى الانصاف، فلا دليل على أن العقلاء يرون هذا الشخص الذى يتوضأ بهذا المايح معذوراً.

عدم انصراف الاصول العملية عن فرض الإطمئنان.
و ما يقال من أن أدلة الاصول العملية التي موضوعها الشك منصرفة عن هذا الشك
الضعيف.

فنقول في الجواب أولاً: مثل قاعدة الاشتغال ليس دليلها دليلاً لفظياً، دليلها دليل عقلي.
فما نحرز أننا معذورين في الاكتفاء بالوضوء بهذا المايح الذي نحتمل ولو احتمالاً واحداً من
مأتين أنه ماء مضاف لا نحرز أننا معذورين فتجربى قاعدة الاشتغال، يعني نحتمل حسن العقاب
إذا اتفق أننا لم نتوضأ بالماء، فيجب دفع العقاب المحتمل.

و ثانياً: لو كان هناك بناء عقلائي واضح على الغاء احتمال الخلاف لكان لدعوى انصراف
الاصول العملية الشرعية عن مورد الإطمئنان وجه، لكن بعد ما يصدق عرفاً الشك فما هو
الموجب لانصراف دليل الاصول العملية عنه؟ و الا لا يمكن أن يدعى انصراف أدلة الاصول
العملية عن الظن القوى ولو لم يصل الى حد الإطمئنان.

هذا هو المهم في الاشكال على حجية الإطمئنان الذي فسرناه بما إذا اعترف المكلف
ياحتمال الخلاف، دون ما إذا ألغى بارتكازه العرفي احتمال الخلاف فقال أنا لا احتمل الخلاف.
هذا الاحتمال موهوم أنا لا احتمله. هذا صحيح، هذا علم. فإنه حينما يقول أنا لا احتمل ذلك
فهو عالم. لكن إذا اعترف بأنه يحتمل ذلك و لكنه يقول احتماله ضعيف جداً، فما هو الموجب
لإلغاء هذا الاحتمال الضعيف.

هذا هو المهم في الاشكال على حجية الإطمئنان.
عدم صحة التفصيل بين القطع الموضوعي والطريقي؛ ولكن ما ذكره السيد الحكيم في
استدلالاته قابل للاشكال، و حتى ما ذكره المحقق الاصفهاني من أنه لو كان الإطمئنان علماً
عرفاً كان اثره قيام الإطمئنان مقام اليقين الموضوعي دون اليقين الطريقي المحض الذي ترتب
الاثر الشرعي على واقع الشيء.





نقول: إذا يصدق على الإطمئنان أنه علم فهذا يساوق كونه حجة عقلائية ولا احد يدعى أن الإطمئنان حجة ذاتية. و لكن إذا اعترفنا بأن العرف كما يدعيه السيد الخوئي و غيره أن الإطمئنان علم عرفاً، فما هو الموجب لأن نقول هذا لا يكفي في قيام الإطمئنان مقام اليقين الطريقى المحض؟ إذا الإطمئنان علم عرفى فهذا يساوق بناء العرف على حجيته. بل و شمول ما دل على جواز اتباع العلم، فإن قوله تعالى "و لا تقف ما ليس لك به علم: ظاهر فى أنه إذا كان لك علم بشيء فلا بأس أن تتبعه.

و اما ما ذكره السيد الحكيم من أنه لو فرض كون الإطمئنان حجة عقلائية فتوجد روايات رادعة عنها. هذا ليس صحيحاً. مثلاً هو يدعى أن أدلة الاصول العملية كدليل الاستصحاب يصلح أن يكون رادعاً عن حجية الإطمئنان العقلائية.

إذا كان مرتكز العقلاء حجية الإطمئنان كأمانة عقلائية فدليل الاستصحاب ينصرف عنه. فإن العموم لا يصلح لرادعية بناء العقلاء بعد أن العقلاء يرون انصراف العموم و عدم صلاحيته للردع عن مرتكزاتهم.

النقاش فى الروايات المستدل بها على عدم حجية الإطمئنان

و اما الروايات الواردة فى موارد متفرقة، فينبغى أن نلاحظها:

مثلاً موثقة عمار فى ماء توضاً منه المكلف ثم وجد فيه فأرة متسلخة، الامام عليه السلام قال: إن رآها فى تلك الساعة فلعلها وقعت فى الماء فى نفس الساعة التى رآها. الامام عليه السلام يبدى احتمالات حتى لا يطمئن المكلف بنجاسة الماء حينما توضح به. وهذا بيان عرفى. حينما يأتى شخص اليكم ويقول رأيت فى اصبعى دما و نسييت أن اغسله و توضأت و مضى عليه أيام ماذا اصنع؟ تقول له لعله كان صبغا احمر. لعله كان لون الطماسة. بيان عرفى. تريد أن تزيل الإطمئنان الذى قد يكون فى نفس ذلك المكلف. هذا لا اشكال فيه. لا يستفاد من هذه التعابير أنها بصدد الغاء حجية الإطمئنان.



و هكذا صحيحة زرارة فيمن وجد في ثوبه حينما كان في اثناء الصلاة دمًا رطباً، فقال الامام عليه السلام لعله شيء اوقع عليك، يعني انت في صلاتك وقع عليك ذلك الدم. الامام يبدي هذا الاحتمال. فإذا قال المكلف أنا اطمئن بأنه لم يكن كذلك، فلا كلام معه، لكن الامام عليه السلام يبدي هذا الاحتمال كي يفتح مجالاً امام عليه السلام المكلف لاجراء الاصول العملية. لا يطمئن بأن هذا الدم وقع على ثوبه قبل أن يشرع في الصلاة. مثل ما ورد فيمن بال و لم يجد ماءً، قال: يمسح على ذكره بريق ثم قال: فإذا وجدت بللاً فقل هذا من ذاك. الامام عليه السلام حسب هذه الرواية يريد أن يشق طريقاً و يفتح مجالاً لطرو احتمالات في نفس المكلفين.

و اما ما ورد في رواية محمد بن الفضيل إن أخبرك قوم ثقات بأنه فعل شيئاً وقال لم افعله فصدقه و كذبهم، وإن شهد عندك خمسون قسامة على أنه فعل شيئاً و قال لم افعله فصدقه و كذبهم، كذب سمعك و بصرك عن اخيك. هذا ايضاً لا يراد منه الغاء حجية البيينة. قد لا يترتب أى اثر عملي على أنّ المكلف الفلاني فعل هذا الذنب أو لم يفعله. الامام عليه السلام يقول: حتى لو جاء شهود ثقات و قالوا إنه ارتكب هذا الذنب مادمت تحتل أنه لم يرتكبه ابن في نفسك على أنه لم يرتكبه، يعني من باب حسن الظن بالاخ المؤمن. لا يعني من ذلك أن يترتب اثر صدقه فيبني على أنه لم يذنب.

و إن شئت قلت: هذا بيان اخلاقي لأن يحسن الانسان الظن باخيه المؤمن مهما استطاع. حتى لو كان الاحتمال ضعيفاً و خلاف الإطمئنان، مع ذلك يحسن الظن باخيه المؤمن و يبني على ذلك الاحتمال الضعيف. مجرد بناء نفسي، لا أنه يترتب اثر ذلك الاحتمال الضعيف. كيف و قد يكون ذلك الاحتمال مخالفاً للحجة القطعية كالبيينة. لا يراد من هذه الرواية الغاء حجية الامارات. و إنما هو بيان اخلاقي.

١. حَنَانُ بْنُ سَدِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع- فَقَالَ إِنِّي رُبَّمَا بُلْتُ فَلَا أَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ وَ يَشْتَدُّ ذَلِكَ عَلَيَّ فَقَالَ إِذَا بُلْتَ وَ تَمَسَّحْتَ ذَكَرَكَ بِرَيْقِكَ فَإِنْ وَجَدْتَ شَيْئاً فَقُلْ هَذَا مِنْ ذَاكَ (وسائل الشيعة ج١ ص ٢٨٤).



و اما ما ورد فی بعض الروایات الصحیحة إذا استیقن أنه نسی التكبيرة اعد الصلاة و لكن أنى یستیقن. من أين قلتُم بأن هذا الغاء لحجية الإطمئنان؟! الامام یرید أن یدفع الوسوسة عن نفوس الناس. یقول کیف تستیقن بأنک لم تأت بتكبيرة الاحرام، لعلک أتیت بتكبيرة الاحرام و لكن أنى یستیقن. من أين فهمنا من هذه الروایة أنها بصدد بیان الغاء حجية الإطمئنان؟! و

هكذا ما روى عن ابن عباس بسند ضعيف عن النبى ﷺ أنه اشار الى الشمس فقال بمثل هذا فاشهد أو دع. هذا مرتبط بالشهادة التى تحتاج أن تستند الى الحس. قد لا تجوز الشهادة على اساس الإطمئنان الناشئ عن غير الحس. إذا عاينت الامر الذى تشهد به فاشهد و الا بترام القرائن و كذا كيف تشهد؟ تكون الشهادة مستندة الى غير المعاينة و الحس. و العرف لا يفهم منه الغاء حجية العلم العرفى. و إن فرض أنه الغاء لحجية العلم العرفى فهو بمعنى أنه فى باب الشهادة لا يجوز الاستناد الى العلم العرفى. و أين هذا من الغاء حجية العلم العرفى و الإطمئنان فى جميع المجالات.

و اما فى قضية الشهادة على الحدود، فعمل تلك الروایات الدالة على لزوم شهادة اربعة عدول تدل على أنه حتى القاضى لا يجوز أن يقضى بعلمه الوجدانى فى الحدود. و الا عادة من خلال شهادة ثلاثة عدول يحصل القطع. شهادة عدول بأنهم رأوا أن هذا الرجل كان يزنى. هل أحد يشك فى صدق هؤلاء؟ يحصل القطع للقاضى. و لكن يستفاد من هذه الروایات أنه لا يجوز للقاضى أن يقضى بعلمه فى الحدود. لا یبعد أن نلتزم به، و لكن كيف نستفيد من هذه الروایات أنها بصدد الغاء حجية الإطمئنان؟! لا، القاضى لا يجوز أن يقضى بعلمه و لا اقل یاطمئنانه فى موارد الحدود.

بل حتى لو لم یجز له أن يقضى یاطمئنانه فى أى مورد مع ذلك هذا یعنى أن الإطمئنان لیس موضوعا لجواز قضاء القاضى. و لكن هل هذا یعنى أنه الغاء لحجية الإطمئنان بلحاظ منجزية و معذرية الواقع فى اعمال المكلفین انفسهم؟ لا، لا یستفاد ذلك.

حصىلة البحت

فقد تحصل مما ذكر انه:

اولاً: لالوجه لانهصار حجة القطع بما اذا وقع سكون النفس عنده.

ثانياً: لو فرض وجود السيرة العقلانية على حجة الإطمئنان فلا يمكن استفادة الردع عنها من النصوص الواردة فى أدلة الاصول كقوله لا تتقضى اليقين بالشك، لانصراف العموم عن مورد قيام السيرة على خلافه.

ثالثاً: ان ما ذكره السيد الحكيم من ورود روايات على الغاء حجة الإطمئنان، فقد تبين اندفاعه بتمامه.

رابعاً: ادعاء ان الإطمئنان علم عرفى فدون اثباته خرط القتاد، حيث ان العرف والعقلاء لا يعتبرون المكلف الذى يوجد لديه احتمال الخلاف عالماً.

خامساً: ان العمدة فى المنع عن حجة الإطمئنان قصور المقتضى اى عدم وجود سيرة عقلانية على حجة الإطمئنان مع وجود الاحتمال الضعيف فى نفس المكلف، فان العقلاء يعتنون به فى الامور المهمة.

سادساً: لافرق فيما ذكر بين ما كان ضعف الاحتمال من جهة كثرة الاطراف او من جهة اخرى، خلافاً للسيد الصدر.

سابعاً: لالوجه لدعوى انصراف أدلة الاصول عن الاحتمال الضعيف، بعد صدق الشك عليه.

ثامناً: لا يقوم الإطمئنان مقام اليقين فى شىء من المجالات، فلالوجه للتفصيل بين اليقين الموضوعى واليقين الطريقى المحض.^١

١. هذا ما لقاله الاستاذ الشهيدى دامت افاداته فى بحثه الاصولى العربى شوال المكرم، ١٤٤٤ هـ ق. عند بحثه عن حجة الإطمئنان، وينبغى تنميته بما كتبه فى بحث الشبهة غير المحصورة، حيث افاد هناك ما نصه: ان احتمال انطباق التكليف المعلوم بالاجمال على كل طرفٍ مع كثرة اطراف الشبهة، وان صار ضعيفاً جداً، لكن لا دليل على عدم اعتناء العقلاء به، بعد اعترافهم بوجوده فى النفس، وماداموا معترفين بوجود هذا الاحتمال فى النفس، فلا مجال لدعوى





العلم بالعدم ولو عرفا، فان ضعف الاحتمال بسبب كثرة الاطراف لا يوجب العلم بالعدم، فلو علمنا اجمالا بنجاسة حبة واحدة من ألف حنطة موجودة في البيت، فاحتمال نجاسة كل حبة يكون بحساب الاحتمالات احتمالا واحدا من الف احتمال، لكن حيث لا ينتفى هذا الاحتمال في نفس الانسان فلا يرى العرف كونه عالما بالعدم، وآلا لزم منه امرٌ مخالف للوجدان، حيث انه لو سأله شخص عن نجاسة كل واحدة منها فقال أنا أعلم بعدم نجاستها الى الحبة الأخيرة، فكيف يجتمع ذلك مع علمه بنجاسة واحدة منها اجمالا.

ودعوى أن الإطمئنان حجة عقلانية والإطمئنان يجتمع مع الاحتمال الضعيف للخلاف غير متجهة، فانه مع وجود هذا الاحتمال الناشئ عن ضعفه من كثرة الاطراف لا تسكن النفس ولا تطمئن بعدمه، ولا دليل عقلائي او شرعى على الغاء الاحتمال الضعيف الذى لا ينعقد فى صقع النفس، ولا يسمى علما عرفا.

نعم لا اشكال فى أنه قد يحصل العلم العرفى بعدم انطباق المعلوم بالاجمال على طرفٍ مع عدم مساواة بقية الاطراف معه او الغفلة عن المساواة، كما لو علم المكلف بان واحدا من اهل البلد سيموت فى هذا اليوم فجأة، فقد يطمأن كل فرد منهم أن الميت غيره، ولا مانع منه اذ لم يحصل الإطمئنانات لشخص واحد... الى ان قال: يمكن دعوى وجود مانع عن منجزية العلم الاجمالى فى الشبهة غير المحصورة وهو أن منشأ عدم جريان الاصول الترخيصية فى اطراف العلم الاجمالى احد امرين: الف - ارتكاز مناقضة الترخيص فى اطراف العلم الاجمالى عند العقلاء مع التكليف المعلوم بالاجمال، من غير فرق فى هذا الارتكاز بين امكان المخالفة القطعية وعدمه، كما فى العلم الاجمالى بحرمه احد الضدين فان شمول مثل "كل شيء لك حلال حتى تعرف أنه حرام" للتخصيص الظاهرى فى كل من الضدين يعد عند العقلاء مناقضا للتحرير الواقعى المعلوم بالاجمال وتقضا للغرض منه عقلاء، وهذا يوجب انصراف خطاب الترخيص عنه.

ب - وجود روايات خاصة كقوله ﷺ فى موثقة سماعة فى مابين وقع فى احدهما قدر لا يدري ايهما هو «يهرقهما ويتيمم» وما ورد من لزوم تكرار الصلاة فى كل من الثوبين المشبهين، ولزوم الاجتناب قبل القرعة عن قطع غنم علم بوجود شاة موطوءة فيها، وهذا هو الوجه الذى اختاره فى لزوم الاحتياط فى العلم الاجمالى جماعة كبعض الاعلام ﷺ وتبعه بعض الاجلاء من تلامذته ﷺ بحيث لولا تلك الروايات لكان المرجع عموم مثل صحيحة ابن سنان «كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه».

وكل من الوجهين لا يجريان فى المقام، أما الاول فلأنه لا يوجد ارتكاز المناقضة فى جريان تلك الاصول فى الشبهة غير المحصورة التى يتعسر عادة ارتكاب جميع اطرافها لكثرتها، لا مثل العلم الاجمالى بنجاسة حنطة واحدة من الف حنطة موجودة بين يدي المكلف، ويشهد على ما ذكرناه رواية محمد بن سنان عن أبى الجارود قال: سألت أبا جعفر ﷺ عن الجبن فقلت له أخبرنى من رأى أنه يجعل فيه الميتة فقال أ من أجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم جميع ما فى الأرضين إذا علمت أنه ميتة فلا تأكله وإن لم تعلم فاشترى ربع وكل، والله إنى لأعترض السوق فأشتري بها اللحم والسمن والجبن والله ما أظن كلهم يسمون هذه البربر وهذه السودان (وسائل الشيعه؛ ج ٢٥، ص: ١١٩)، وسند الرواية ضعيف لعدم ثبوت وثاقة أبى الجارود وفى محمد بن سنان كلام، وأما من ناحية الدلالة فدلالة قوله «أ من أجل مكان واحد جعل فيه الميتة حرم جميع ما فى الأرضين» على عدم تنجز التكليف فى الشبهة غير المحصورة غير بعيدة، وإما قول السائل «أخبرنى من رأى أنه جعل فيه الميتة» قد يكون لمجرد بيان مستند عقلائي واضح لاحتمال عدم تذكية بعض ما فى سوق المسلمين، وأما ما عن الشيخ الاعظم ﷺ من دعوى اختصاص الرواية بخروج بعض الاطراف عن محل الابتلاء، فخلاف الظاهر، لأن التعبير بجميع ما فى الارض كناية عرفا عن كثرة الاطراف.

وما ذكره شيخنا الاستاذ ﷺ (من أن مفاد الرواية لا يرتبط بالشبهة غير المحصورة، بل مفادها موافق للقاعدة حيث ان من علم اجمالا لا يكون احد اللحامين فى السوق ميتة، واراد أن يشتري احدهما دون الآخر، فما لا يشتريه لا تجزى فيه قاعدة أمارية

المصادر

١. القرآن الكريم
٢. الاصفهاني، محمد حسين (١٤٠٩ق)، بحوث في الاصول، قم، جامعه مدرسين،
٣. الايرواني، علي (١٣٧٠)، نهاية النهاية، قم، مكتب الاعلام الاسلامي.
٤. الآشتياني محمد حسن (١٣٨٣ق)، الرسائل التسع، قم، كنگره علامه آشتياني.
٥. حر عاملي، محمد حسن (١٤٠٩ق)، وسائل الشيعة، موسسه آل البيت عليه السلام.
٦. الحكيم، السيد محمد السعيد (١٣٩٢ق)، المحكم في اصول الفقه، قم، دار الهلال، چاپ چهارم.
٧. الخوئي، ابوالقاسم (١٤١٨ق)، موسوعة الامام الخوئي ره، قم، مؤسسة احياء آثار الامام الخوئي.
٨. الروحاني، سيد محمد (١٤١٣ق)، منتقى الاصول، قم، دفتر آيت الله سيد محمد روحاني.

سوق المسلمين للتذكية للعلم التفصيلي بحرمة اكله ولو لأجل أن ماله لم يرض بذلك، فتجرى هذه القاعدة في اللحم الذي اشتراه بلا معارض ونحوه العلم الاجمالي بكون احدي البضاعتين في السوق غصبا) ففيه أن مجرد امكان شراء كل واحد منهما كاف عرفا في جريان الاصل وتعارضه فيهما، بل الامر في المثال الاول اوضح لجريان قاعدة أمارية سوق المسلمين للتذكية لنفي حرمة من ناحية كونه ميتة، وان فرضت حرمة من ناحية كونه غصبا، وعليه فمورد الرواية قابل للانطباق على المقام.

وأما ما قد يقال من أن الرواية مما لا يمكن الالتزام بها، لأنها واردة في الجبن المتخذ من انفحة الميتة، وقد دلت النصوص على طهارتها وحليتها واقعا، وفيه أنه مضافا الى عدم منعه عن التمسك بالكبرى المذكورة في الرواية أن انفحة الميتة قد تكون نجسة عرضا لملاقاته مع الميتة، حيث نحتمل أن يكون المراد بها الظرف أي كرش الميتة او نحتمل أن يكون المراد بها المظروف أي ما في الكرش ولكن يكون جامدا قابلا للغسل، لا مايعا غير قابل له، والا فيكون دليل طهارته دالا بالاقتضاء على طهارته العرضية ايضا كاللبن في ضرع الميتة، وحينئذ فذكر الميتة لعله قرينة على عدم غسلها، ويوجب ذلك نجاسة الجبن، وعليه فلا وجه لما اشكل السيد الامام عليه السلام على متن الرواية بأنه مخالف للنصوص الدالة على طهارة انفحة الميتة، فلا بد من حملها على التقية.

وكيف كان فبعد عدم ارتكاز المناقضة يتمسك بمثل صحيحة ابن سنان «كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه».

وأما الثاني فواضح لاختصاص تلك الروايات بالشبهة المحصورة، فيكون المرجع في الشبهة غير المحصورة عموم مثل صحيحة ابن سنان. و عليه فلا يبعد عدم منجزية العلم الاجمالي في الشبهة التحريمية غير المحصورة، وضابطها حسب الوجه المختار من شمول مثل صحيحة عبد الله بن سنان لها من دون أي انصراف عرفي ناش عن ارتكاز مناقضة الترخيص الظاهري في ارتكاب الاطراف مع التكليف المعلوم بالاجمال، هو كون الشبهة مما يتعسر عادة موافقتها القطعية بالاحتياط في جميع اطرافها لكثرتها، وأما تعسر مخالفتها القطعية عادة بارتكاب جميع اطرافها فيختص بالشبهة التحريمية غير المحصورة، بل لا يكون في شبهة الكثير في الكثير منها.



۹. الصدر، محمد باقر (۱۴۱۷ق)، بحوث فی علم الاصول، الشاهرودی، السيد محمود، قم، مؤسسة دائرة المعارف الفقه الاسلامی.

۱۰. الطوسی، محمد بن الحسن (۱۴۰۷ق)، تهذیب الاحکام، دار الکتب الاسلامیة، قم، چاپ چهارم.

۱۱. الیزدی، محمد کاظم (۱۴۲۱ق)، العروة الوثقی، قم، مؤسسة النشر الاسلامی جماعة المدرسین.

